

٢٧/٣٥ - مسألة تيمور الشرقية

إن الجمعية العامة،

وقد استمعت أيضاً إلى البيانات التي أدلّ بها ملتمسون مختلفون من تيمور الشرقية، وممثلون لمنظمات غير حكومية^(٣٨)، فضلاً عن مثل الجبهة التورية لتيمور الشرقية المستقلة^(٣٩)،

١ - تؤكد من جديد حق شعب تيمور الشرقية، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة:

٢ - تعلن أنه يجب أن يكن شعب تيمور الشرقية من تقرير مستقبله بحرية، في إطار الأمم المتحدة:

٣ - ترحب بالمبادرة الدبلوماسية التي قامت بها حكومة البرتغال كخطوة أولى نحو ممارسة شعب تيمور الشرقية بحرية لحقه في تقرير المصير والاستقلال، وتحث جميع الأطراف المعنية مباشرة على التعاون الكامل بغية إيجاد الظروف اللازمة لتنفيذ العاجل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) :

٤ - تعرب عن أعمق قلقها لاستمرار معاناة شعب تيمور الشرقية نتيجة للحالة التي ما يرحت سائدة في الإقليم:

٥ - ترجو من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤسسة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن تقدم، كل في مجال اختصاصها، جميع المساعدات الممكنة لشعب تيمور الشرقية، ولاسيما الأطفال:

٦ - ترجو من الأمين العام أن يتبع تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين تقريراً عن جميع جوانب الحالة في تيمور الشرقية، وخاصة التطورات السياسية المتعلقة بالحالات المشار إليها في الفقرات من ١ إلى ٤ أعلاه:

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والثلاثين بندًا بعنوان "مسألة تيمور الشرقية".

الجلسة العامة ٥٧

١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠

إذا تسلم بحق جميع الشعوب، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠.

وإذا تضع في اعتبارها أن المجتمع الدولي يحتفل في سنة ١٩٨٠ بالذكرى العشرين للإعلان،

وإذا تضع في اعتبارها أن المؤشرين الخامس^(٤١) وال السادس^(٤٢) لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقددين في كولومبو وهافانا في سنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٧٩ على التوالي، قد أكدَا من جديد حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال،

وقد درست الفصل المتعلق بالإقليم من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٤٣)، والوثائق الأخرى ذات الصلة^(٤٤)،

وإذا تأخذ في اعتبارها البلاغ الأخير لمجلس وزراء البرتغال، الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠^(٤٥)، الذي أكدت فيه الدولة القائمة بالإدارة من جديد، حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير،

وإذا تأخذ في اعتبارها أيضاً المبادرة الدبلوماسية التي اتخذتها حكومة البرتغال بغية إيجاد حل شامل لمشكلة تيمور الشرقية، وإذا يساورها بالغ القلق لاستمرار معاناة شعب تيمور الشرقية نتيجة لأعمال القتال التي ما زالت تسود الإقليم،

وقد استمعت إلى البيانات اللذين أدلّ بها مثل البرتغال^(٤٦)، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وممثل أندونيسيا^(٤٧).

(٤١) انظر ١٩٧٦ A/31/١، المرفق الأول، الفقرة ٣٦.

(٤٢) انظر ١٩٧٤ A/34/٥٤٢، المرفق، الفرع الأول، الفقرة ١٥٥.

(٤٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ (A/35/٢٣/Rev.١)، الفصل العاشر.

(٤٤) A/AC.109/٦٢٢، ٦٢٣، ٦٣٤، المرفق.

(٤٥) A/C.4/٣٥/٢، المرفق.

(٤٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، اللجنة الرابعة، الجلسة ١١، الفقرات ٣٤ - ٣٨.

(٤٧) المرجع نفسه، الجلسات ١٩، الفقرات ٢٢ - ٥٢.

(٣٨) المرجع نفسه، الجلسات ٩ و ١٢ و ١٦ و ١٧.

(٣٩) المرجع نفسه، الجلسة ١٤، الفقرات ٣ - ١١.